مجلس محافظة اللاذقية يرفض قراراً وزارياً برفع الرسوم الضريبية

| اللاذقية - عبير سمير محمود

أثار القرار الوارد من وزارة الإدارة المحلية المتضمن رفع الرسوم الضريبية للعام ٢٠١٩ على عدة خدمات وأعمال تقدمها المجالس المحلية في المحافظة الجدل خلال الجلسة التشريعية الأولى لمجلس محافظة اللاذقية المنتخب حديثاً.

لينتهي التصويت على القرار القاضي برفع الرسوم على الأعمال المقدمة من المجالس المحلية والمتعلقة برسوم السيارات والاتصالات وبعض الخدمات في دوائر رسمية وحكومية كالأحوال المدنية وحتى الجامعات، برفضه بأغلبية أصوات الأعضاء.

ورأى بعض الأعضاء في القرار «إذلالاً» للمواطن، خاصة بعد تحمله المعيشة في أسوأ حالاتها خلال الفترة الماضية سواء من ناحية الخدمية أم الاقتصادية، وقال أحد الأعضاء: إن مشروع زيادة الرسوم يهدف لنهب لقمة المواطنِ والتعدي على جيبه، في حين رأى عضو آخر كان قد صوت لصالح القرار بأنه يعود بالنفع على ميزانية الدولة حتى تستطيع تقديم أفضل الخدمات للمواطن.

وقد أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم، خلال الجلسة، ضرورة عمل جميع المسؤولين في اللاذقية لخدمة الوطن والمواطن.

وأكد رئيس مجلس المحافظة تيسير حبيب أن للمجلس دوراً كبيراً في هذه الظروف، مبيناً أن الواجب الوطني يتطلب أقصى الجهود بحسب الكفاءات كل من وقعه لما فيه خدمة لهذا البلد.

وتوجه حبيب إلى الأعضاء المنتخبين، بالإشارة إلى ضرورة العمل الدؤوب ليكونوا عند حسن ظن من اختارهم ليكون ممثليهم، مشدداً على العمل تحت ظل القانون وإملاءات الضمير بحيث تكون الأعمال نقلة نوعية تواكب مرحلة إعادة الإعمار ورد الجميل للوطن وأبنائه الذين منحونا أصواتهم.

هل تحولت «التعليم العالي» إلى وزارة جباية؟

وزير التعليم العالي: قراراتنا ليست فردية.. معايير التصنيف العالمية للجامعات السورية لا تعبر عن حقيقة مستواها

| فادي بك الشريف

أوضح وزير التعليم العالي الدكتور عاطف النداف أن المعايير المعتمدة في التصنيف العالمي للجامعات لا تعبر عن حقيقة مستوى الجامعات، معتبرا أن المعايير التي يعتمدها موقع WC-BOMATRIX الذي يقوم بتنصيف الجامعات يعتمد على البيانات الموجودة على المواقع الإلكترونية للجامعات من دون التحقق من المستوى الحقيقي للجامعة.

ولفت وزير التعليم العالي إلى وجود مؤسسات غير رسمية تقوم بعمليات تصنيف الجامعات، وهذه التصنيفات غير رسمية وغير معتمدة من اليونسكو ولكن رغم ذلك فإن لهذه التصنيفات أهمية في المجتمع العالمي، مضيفاً إن الوزارة تتابع تنفيذ خطتها التنفيذية لرفع التصنيف العالمي للجامعات السورية الحكومية والخاصة بالتنسيق معها، كما تم التكليف بوضع آلية تنفيذية يتم العمل بموجبها لتحقيق هذه الغاية، والعمل مستمر مع الجامعات.

وفي كتاب موجه من الوزير النداف إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب بخصوص المداخلة الشفهية التي تقدمت بها عضو مجلس الشعب ديمة سليمان، وضح فيه أبرز الملفات الحاصلة والإجابة عن مختلف الاستفسارات.

وفيما يخص القبول في الكليات الطبية بالجامعات الخاصة، أوضح النداف أن القواعد المعتمدة في مجلس التعليم العالي تشترط على الجامعات الخاصة القبول من خلال المفاضلة، مع الإشارة إلى أن أغلب الاختصاصات لا يحتاج لمفاضلة لأن الاستيعاب المحدد أكبر من عدد المتقدمين، عدا الاختصاصات الطبية حيث يحصل فيها شواغر في العديد من الأحيان، بحيث إن الطريقة الوحيدة للقبول في هذه الشواغر عن طريق التسجيل المباشر بشرط تحقيق الحد الأدنى المحدد من الوزارة.

ولدى الإجابة عن مدى الحاجة إلى ٢٢ كلية صيدلة في الجامعات الخاصة، أضاف إن الطلب على التعليم العالي يزداد بشكل مطرد نتيجة زيادة نسبة الشباب في المجتمع، إضافة إلى ذلك هناك طلب مجتمعي متزايد على هذه التخصصات، مع الإشارة إلى أنه لا يتم تخصيص طلاب لأي كلية إلا بعد تحقق الشروط المتعلقة بالبنية التحتية، المكان (قاعات، مخابر، عدد الأساتذة) وفي هذا العام تم تحديد الأعداد لهذه الكليات بما يتناسب مع أعداد أعضاء الهيئة التدريسية المتوافرين لديها.

وردا على عدم قبول الثانويات الحديثة في التعليم المفتوح قال: تم عقد ورشة عمل لتصويب مسار التعليم المفتوح، ضمت جميع المختصين وعرضت مقترحات الورشة على مجلس التعليم العالي واتخذ جملة من القرارات لتصويب مسار هذا التعليم العالي ومنها عدم قبول الثانويات الحديثة لأسباب ترتبط بأن الهدف من التعليم المفتوح هو توفير فرص تعليمية لمن فاته الالتحاق بالتعليم العالي، وعندما أحدث أول مرة لم يقبل حملة الشهادات الثانوية الحديثة، ولكن خرج هذا التعليم عن مساره بسبب تزايد عدد الطلاب الناجحين في الثانوية العامة وعدم وجود مقاعد في التعليم العام، حيث بلغ عدد الناجحين في الثانوية العامة في الفرع الأدبي في العام ٢٠١٣ (١٤٠٠٠٠) طالب على حين في العالم الحالي ما يقارب (٤٠٠٠٠).

كما أن القبول في التعليم المفتوح أدى إلى عزوف الطلاب عن التقدم للمعاهد التقانية (وهي مهمة جداً في مرحلة إعادة الإعمار)، وأصبح القبول في التعليم المفتوح على حساب الشريحة المستهدفة (الذين لم يتح لهم سابقاً فرص التعليم الجامعي)، وعلى التوازي ومن أجل توجيه الطلاب باتجاه التعليم التقاني تم رفع الحد الأدنى للقبول في الجامعات الخاصة والجامعة الافتراضية بنسبة ٣٪ قابلة للزيادة تدريجياً).

وتم فتح فرصة للطلاب المستجدين في القبول في التعليم المفتوح بسبب خلل في خطة القبول في الجامعات والمعاهد، علماً أن لكل طالب يحصل على الثانوية فرصة مجانية للقبول في الجامعات أو المعاهد.

وحول كيفية استيعاب كامل الثانويات هذا العام، ونسبة ٧٠٪ منهم في المعاهد لفت وزير التعليم إلى تحديد عدد المقاعد المخصصة للكليات والمعاهد بناء على اقتراح الجامعات وبما يتوافق مع البنية التحتية، المادية والبشرية، وأن النسبة المخصصة للمعاهد التي ذكرت في كتابكم وهي ٧٠٪ غير دقيقة والنسبة المحددة هي نحو ٣٠٪.

واعتبر أن البنية التحتية لمعظم المعاهد هي جيدة جداً وتلبي متطلبات العملية التعليمية فيها، مع الإشارة إلى أن بعض المعاهد وخاصة التي لا تتبع إلى وزارة التعليم العالي تأثرت جزئياً من خلال الأزمة بسبب تعرض أبنيتها للتخريب.

وعن سبب تطبيق الوزارة لقرارات المكوث لثمانية أشهر في العام قال النداف: إن نظام الدراسة يفرض على الطالب الوجود الفعلي في بلد الدراسة (ولاسيما في سنوات المقررات) لمدد مختلفة حسب طبيعة الدراسة وبما لا يقل عن ثمانية أشهر، وهذا الإجراء معتمد لدينا للطلاب الدارسين خارج القطر من أجل معادلة شهاداتهم، كما أن الأنظمة المعمول بها في الجامعات السورية تشترط ذلك، ولكن خلال فترة الأزمة تبين الخروج عن هذه القواعد لذلك وجب التأكيد عليها.

وردا على تحول الوزارة إلى وزارة جباية من خلال تحويل رسوم الطلاب المستفيدين إلى رسوم تعادل رسوم التعليم الموازي أوضح أن هدف الوزارة تحفيز الطالب على الالتزام والاجتهاد للحصول على الدرجة في الحدود القانونية والتي هي (مدة الدراسة + النصف) مع إيقاف التسجيل لمدة سنتين، وخلال فترة الأزمة تم تبرير كل فترات الانقطاع للطلاب.

كما أن بقاء الطالب لمدد طويلة تزيد على الحد المحدد قانوناً، يضيع فرصة على طالب آخر إضافة إلى ارتفاع تكاليف دراسته، مضيفاً: صدر القرار بشهر تشرين الثاني عام ٢٠١٦ وذلك قبل نحو عامين دراسيين على تطبيقه، حيث إنه طبق أول مرة مع بداية العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ بعد تبرير جميع الانقطاعات، أي إن الطالب المستنفد حصل في الحد الأدنى على ست دورات امتحانية في سنة دراسية واحدة ولم يتمكن من النجاح بستة مقررات فقط.

وبالنسبة لعدم منح دورة إضافية أو ترفع إداري قال: نتيجة للظروف التي أفرزتها الأزمة والتي أثرت سلباً في شريحة لا بأس بها من الطلاب، صدرت عدة مراسيم بمنح فرص امتحانية إضافية للطلاب لتخفيف الأعباء على الطلاب وذويهم، مع تحسين الظروف تم وضع خطة للعودة تدريجياً إلى القواعد العامة، في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ أصبح الترفع الإداري على ٦ مقررات بدلاً من ثمانية والسنة التحضيرية خمسة مقررات.

كما أن في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ أصبح الترفع على خمسة مقررات (سواء كانت إدارية أم غير إدارية)، على حين طبقت القواعد العامة على طلاب السنة التحضيرية، وفي العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ تم تطبيق القواعد العامة.

وعن سبب قرار الوزارة بتفريغ طلاب الدراسات العليا أكد أن الموضوع درس من مجلس التعليم العالي ولجان مختصة، وتبين وجود خلل في تطبيق المعايير المعتمدة في عمل بحث الدكتوراه (عدم التزام الطالب في الحضور والمتابعة مع مؤسسته التعليمية، ما انعكس سلباً على مخرجات العملية التعليمية والبحثية من جهة أخرى، إضافة إلى استهلاك المدد القصوى المحددة وفق الأنظمة للحصول على الدرجة، ما أدى إلى حرمان طلاب آخرين من الاستفادة من التسجيل بالدكتوراه، علماً بأن الأعداد محددة حسب عدد الأساتذة، مما تطلب منا زيادة نسبة طالب/أستاذ وانعكس ذلك سلباً على النوعية)، مضيفاً إن الأنظمة النافذة تسمح للعاملين في الدولة بالحصول على إجازة دراسة بأجر أو من دون أجر حسب الحالة، أو إجازة بلا أجر، كما أن الأنظمة النافذة تسمح بتكليفهم التدريس والتدريب (عملي) مقابل أجور، مع الإشارة إلى أن طالب الدكتوراه ليس بطالب جامعي في المرحلة الأولى وأن وجوده في مرحلة الدكتوراه يعد مكوناً أساسياً من المؤسسة التعليمية والبحثية وعليه أن يشارك في جميع الفعاليات التي تقوم بها المؤسسة وهذه الفعاليات هي جزء لا يتجزأ من عملية التأهيل.

وحول عدم عمل مركز خدمة الطالب لعدم توافر قاعدة بيانات، بين النداف أن قاعدة البيانات متوافرة، والبنية التحتية في المركز بمواصفات عالية وهو أول تجربة على مستوى الجامعات السورية، والكلفة الإجمالية للمركز (٢١٠) ملايين ل.س وليس ٤٠٠ مليون ل.س وهذه التجربة سيتم تعميمها على جميع الجامعات وتطويرها باستمرار حسب الحاجة.

وأشار وزير التعليم إلى أن جميع القرارات المتعلقة بالطلاب وأعضاء الهيئة التعليمية هي قرارات صادرة من مجلس التعليم العالي بناء على مقترحات المجالس الجامعية المختصة، وليست قرارات فردية.

- القبول في التعليم المفتوح أدى إلى عزوف الطلاب عن التقدم للمعاهد التقانية
- ٢١٠ ملايين لمركز خدمة الطالب وتعميم التجربة على الجامعات

التقنين عاد بقوة إلى طرطوس

مدير الكهرباء: التقنين مؤقت

| طرطوس - الوطن

عاد التقنين الكهربائي بقوة إلى طرطوس وتناقلت مواقع وصفحات التواصل الاجتماعي الأحاديث عن انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة جداً خاصة في الريف، وتفنن بعض أصحاب هذه المواقع في إبراز الكثير من الصور والتعليقات الساخرة المعبرة عن هذه الحالة المقلقة التي وصل إليها التيار الكهربائي في المحافظة وخاصة مع بدء فصل الشتاء ببرودته المعهودة وأمطاره الغزيرة.

ومن الطريف أن هذه المواقع والصفحات تناقلت بتندر أحاديث عن أسباب هذا التقنين الجائر للكهرباء مع الكثير من الأسئلة، مثل متى تنتهي أعمال الصيانات للمحولات الكهربائية؟ ومتى تبدأ؟ ولماذا لم تكن الصيانات خلال فصلي الخريف والصيف بدلاً من الشتاء؟ وهل هذه الصيانات فعلية أم تبريرية لذر الرماد في العيون؟ وغيرها.

علماً أن ساعات التقنين وصلت في المدينة إلى أكثر من أربع ساعات نهاراً وساعتين مساء مع زيادة ساعات التقنين في الريف عن المدينة حيث تزيد على الساعات العشر لكنها تختلف من منطقة لأخرى.

مدير عام شركة كهرباء طرطوس مالك معيطة أعاد السبب إلى الضغط الكبير على التيار الكهربائي بسبب استخدام الكهرباء للتدفئة وهذا الأخير عائد إلى موجة البرد القارس التي اجتاحت المنطقة خلال الأيام الماضية مؤكداً أن التقنين مؤقت ولأيام قليلة ريثما تنتهي أعمال الصيانة على محطات التوليد mr الكهربائية وتعود للعمل والتشغيل مجدداً ومن ثم عودة التيار الكهربائي إلى المحافظة كما كان عليه سابقاً.

التربية تغلق معاهد خاصة

الكنج لـ«الوطن»: يتقاضون ١٢ ألف ليرة على الساعة في الدروس الخصوصية

طريقة الاختيار في مسابقات تعيين المعلمين خاطئة

| راما محمد

كشف نقيب المعلمين في دمشق عهد الكنج عن إغلاق الضابطة العدلية بمديرية التربية في دمشق معاهد خاصة لمخالفتها لجهة الحصول على ترخيص، واستدراج بعض معلمي المدارس الطلاب في المدارس العامة للتسجيل في هذه المعاهد، مشيراً إلى أن بعض المعلمين يعطون الدروس للطلاب في المدارس بطريقة منخفضة الأداء حسب تعبيره لدفعهم للتسجيل في دروس خصوصية لديهم، مبيناً أن هذه الحالات رصدت في منطقة المزة والمهاجرين وركن الدين.

وأكد الكنج في حديث خاص مع «الوطن» أن وزارة التربية أصدرت قراراً بمنع تدريس المدرس في المدارس الرسمية أي دروس خصوصية لطلابه، إضافة إلى منع المدرس في معاهد خاصة من التكليف في تربية دمشق ومدارسها، موضحاً أنه حتى لو صدر قرار بمنع الدروس الخصوصية نهائياً فستظل موجودة إذ لا يمكن ضبطها.

وبين الكنج أن الدروس الخصوصية ظاهرة مجتمعية أكثر منها علمية، موضحاً أن المعلم بلجوئه إليها يبحث عن سند لوضعه المادي، إضافة إلى ضخامة المناهج التعليمية وتطورها الذي لم يستطع الأهل مواكبتها، مشيراً إلى أن النقابة طالبت تحت قبة مجلس الشعب بتحسين رواتب المعلمين، مؤكداً أنه في حال صدور قرار برفع رواتب المعلمين فإن ظاهرة الدروس الخصوصية ستنخفض إلى النصف في حالة وجود برنامج توعوي مجتمعي.

ولفت الكنج إلى أن بعض المعلمين يتقاضون ١٠ أو ١٢ ألف ليرة على الساعة الواحدة، مبيناً أن الموضوع أصبح نوعاً من التجارة والعرض والطلب، وخصوصاً من خلال بدعة «توقع الأسئلة الامتحانية» حسب قوله من المدرسين في بعض المعاهد الخاصة المعروفة على مستوى مدينة دمشق، مشيراً إلى أنه كلما زاد الطلب على الأستاذ كلما ارتفع سعر الساعة لديه.

ورأى الكنج أن طريقة الاختيار في المسابقات والاختبارات لتعيين المعلمين خاطئة، فالمعلم يجب أن يتمتع بشخصية قيادية وبعيدة عن الأخطاء اللغوية والنحوية، مبيناً أن شخصية المعلم لا تظهر إلا في الاختبار الشفهي الأكثر أهمية من الاختبار الكتابي ولا بد من التركيز عليه أكثر، معتبراً أن الحل لهذه المشكلة يكون بتشكيل لجان صادقة تؤدي القسم قبل الدخول لإجراء الاختبار الشفهي واختيار المعلمين، مؤكداً أن مجلس الوزراء لاحظ هذا الخطأ من خلال وزارة التنمية الإدارية.

وكشف الكنج عن وجود اقتراحات لتوحيد لباس المعلمين في المدارس، لتجاوز التفاوت الطبقي من الناحية المادية بينهم، مضيفاً: سيكون هناك مسابقة تثقيفية تنظيمية على مستوى فرع دمشق لنقابة المعلمين، وقد تصل الجائزة للمراكز الثلاثة الأولى إلى ٣٠٠ ألف ليرة كحافز للمعلم للمشاركة ونشر ثقافة النقابة من خلال قانون النقابة والنظام الداخلي بين المعلمين.